بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

موجز سياسات الأردن

تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المُنتِج واللائق

ديسمبر 2024

الأردن. 2012/12 © جاريد ج. كوهلر□منظمة العمل الدولية

◄ الترابط بين التجارة والاستثمار والتوظيف

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط، ويتميز برأسماله البشري الغني وأهميته الجيوسياسية الاستراتيجية. ويعكس المشهد الديموغرافي في الأردن وجود نسبة كبيرة من السكان الشباب مع تباين ملحوظ في التوزيع بين الجنسين. ورغم التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أُحرز خلال العقود الماضية، لا يزال الأردن يواجه تحديات متعددة في سوق العمل.

يتزايد عدد السكان في سن العمل، ولكن يرافق ذلك نقص في فرص العمل المتاحة. كما أن الأدوار التقليدية المرتبطة بالجنس ما زالت تؤثر على خيارات العمل، حيث تعاني النساء من فرص عمل محدودة، حتى على الرغم من مؤهلاتهن العالية. هذا الواقع يؤدي إلى معدلات بطالة مرتفعة واستغلال غير كافٍ لجزء كبير من القوة العاملة. علاوة على ذلك، لا يوفر نظام التعليم والتدريب المهني المهارات التي يحتاجها سوق العمل، مما يدفع العديد من الأفراد إلى العمل في وظائف غير رسمية أو ذات أجور منخفضة.

تتميز بيئة ريادة الأعمال الناشئة في الأردن بالحيوية، لكنها ما تزال صغيرة ومهيمنة من قبل الرجال. كما تواجه ريادة الأعمال تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل، وتعقيد الإجراءات الجمركية، وضعف القدرة الابتكارية بشكل عام. إلى جانب ذلك، تؤدي عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، والبيروقراطية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى تقليل جاذبية العمل الحر. وغالبًا ما تركز السياسات الحكومية على دعم الشركات الكبيرة، مما يحد من دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة.

توفر التجارة والاستثمار فرصًا هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق وظائف أكثر إنتاجية ولائقة. فعلى مدار العقدين الماضيين، شهدت العلاقات التجارية للأردن توسعًا ملحوظًا، تمثل في نمو الواردات والصادرات. ومع ذلك، يمكن للأردن زيادة صادراته من خلال تنويع المنتجات المصدّرة وتوسيع قاعدة شركائه التجاريين.

لتحقيق الاستفادة الكاملة من مزايا التجارة، يحتاج الأردن إلى التغلب على بعض العقبات الرئيسية، مثل الإجراءات الإدارية المعقدة والتدابير غير الجمركية التي تبطئ عمل الشركات المصدّرة. كما أن تحسين البنية التحتية للنقل وتعزيز التكامل الإقليمي يمكن أن يساعد البلاد على الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية، مما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى أسواق أوسع. ويمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة الاقتصاد الأردني وتحقيق تحول هيكلي. وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة في قطاع الخدمات، إلا أنه يواجه صعوبات في جذب المستثمرين. ويمكن أن تساهم الاستثمارات الموجهة في دعم انتقال الأردن نحو اقتصاد أكثر استدامة وصديقًا للبيئة.

إدراكًا لأهمية التجارة والاستثمار والتوظيف للنمو الاقتصادي، أطلقت الحكومة الأردنية عدة إصلاحات للاستفادة من هذه المجالات. ومع ذلك، تعيق التحديات المؤسسية تنفيذ هذه الإصلاحات، ومن أبرزها غياب إطار عمل متكامل ينسق بين سياسات التجارة والاستثمار والتوظيف. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في آليات المتابعة والتقييم التي تساعد على تعديل الإجراءات وفقًا للنتائج. كما أن إدماج الشركاء الاجتماعيين في عملية صنع السياسات من شأنه أن يعزز من شرعية السياسات وزيادة مستوى القبول بها، مما يسهم في استدامتها وفعالية تطبيقها.

يواجه الأردن تحديات كبيرة تتطلب حلولًا مبتكرة وإصلاحات متكاملة. ومن خلال معالجة التحديات في سوق العمل، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحقيق الترابط بين سياسات التجارة والاستثمار والتوظيف، يمكن للأردن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يعزز من رفاهية مواطنيه.

◄ التوجهات القطاعية لتطوير سلاسل القيمة والصناعات الموجهة للتصدير

في عام 2022، أنشأ برنامج "METI" مجموعة عمل سياسية في الأردن لتوجيه المشروع على المستوى الوطني وتوفير مساحة للحوار الاجتماعي والتعاون. وبعد عدة جولات من المشاورات، قررت مجموعة العمل بالإجماع التركيز على قطاعات المنتجات والخدمات الهندسية.

يهدف تقييم سلسلة القيمة، الذي تم تنفيذه ضمن برنامج "METI"، إلى تحديد التحديات والفرص لتوسيع الأسواق وزيادة الصادرات بهدف خلق المزيد من الوظائف وتحسين جودتها. وستساهم هذه النتائج في تحديد الدعم اللازم من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل لتعزيز تنافسية القطاع وزيادة صادراته، بالإضافة إلى تأهيل العمال بالمهارات المطلوبة.

يُعد قطاع الهندسة في الأردن مكونًا حيويًا من مكونات الاقتصاد الوطني، حيث يشمل مجموعة واسعة من الصناعات مثل التصنيع والبناء والخدمات المتخصصة. ويساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتوظيف، مستفيدًا من القوى العاملة الماهرة وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة. ورغم نموه، يواجه القطاع تحديات تشمل الفجوات بين الجنسين في سوق العمل، وضعف تمثيل النساء والشباب في الأدوار الرئيسية.

الفرص

- إمكانات التصدير: يوفر الطلب العالمي المتزايد على الحلول الموفرة للطاقة والمتقدمة في مجال التحكم بالمناخ فرصة قوية للأردن لدخول الأسواق الدولية.
- التنافسية وفرص السوق: تُظهر المنتجات والخدمات الهندسية الأردنية مزايا تنافسية واضحة عبر الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية.
- القوى العاملة الماهرة: يتميز الأردن بقوى عاملة متعلمة جيداً، وتساهم قدرتها على التكيف مع التقنيات الناشئة في تعزيز سمعة الأردن كمركز للتميز الهندسي.

التحديات

- نقص المهارات وتطوير القوى العاملة: على الرغم من أن القوى العاملة الأردنية متعلمة بشكل جيد، لا تزال مسألة الاحتفاظ بالعمال المهرة وتدريبهم بشكل إضافي تشكل تحديًا للعديد من الشركات، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- التحديات المالية والتشغيلية: يواجه قطاع الهندسة قيودًا مالية كبيرة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الفجوات التكنولوجية واللوجستية: تعرقل قدرة القطاع على الحفاظ على التنافسية بسبب البطء في تبني التقنيات المتقدمة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة، بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الأردن. 10/2018 © عبد الحميد الناصير/منظمة العمل الدولية

التوصيات لتعزيز القطاع الهندسي في الأردن

تنسيق التعليم والتدريب بما يتماشى مع متطلبات الصناعة	• تعزيز الشراكات بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية • تحديث المناهج الدراسية لتشمل التقنيات الناشئة • الترويج لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
معالجة تحديات التوظيف	• تحسين ظروف العمل لتقليل معدل دوران العمالة وجذب المهنيين المهرة • تنويع القوى العاملة لجذب الفئات الممثلة تمثيلًا ناقصًا إلى قطاع الهندسة، مثل النساء والشباب • تعزيز العلامة التجارية لأصحاب العمل لتمكين شركات الهندسة من الظهور كأماكن عمل جذابة لأفضل المواهب
ضمان التطوير المستمر للمهارات وتعزيز الكفاءات	• إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتلبية احتياجات الصناعة المحددة • تطوير برامج شهادات لضمان بقاء الموظفين على درجة عالية من التنافسية • دمج التدريب في الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم التطوير المهني المستمر
تعزيز الكفاءة التكنولوجية	• تقديم دعم مالي لتحديث التكنولوجيا لتسهيل اعتماد التقنيات المتقدمة • تشجيع الابتكار من خلال الحوافز الضريبية والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية
توسيع الوصول إلى الأسواق	• الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الأسواق الرئيسية لتعزيز الصادرات • مساعدة الشركات على الامتثال للمعايير العالمية لزيادة اختراق الأسواق • تنظيم بعثات تجارية لاستكشاف الأسواق الإقليمية والدولية
تعزيز الاستدامة والابتكار	• تشجيع ممارسات الاستدامة من خلال تقديم منح وبرامج تدريبية • تعزيز ثقافة الابتكار لدعم الشركات الناشئة وتطوير التقنيات الجديدة في القطاع
تبسيط العمليات التنظيمية	• تقليل الحواجز البيروقراطية لتخفيف العبء التشغيلي على الشركات الهندسية ودعم النمو • تحسين تكامل سلسلة التوريد باستخدام الأدوات الرقمية لتعزيز إدارة سلسلة التوريد

◄ تحليل متطلبات الاستثمار لتعزيز التجارة والعمل اللائق في القطاع الهندسي في الأردن

بالاعتماد على نتائج تقييم سلسلة القيمة، وفي محاولة لإطلاق إمكانات قطاعات المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن، تم إجراء دراسة حول الاستثمارات الإنتاجية في هذا القطاع. كشفت التحليلات أن إطار الاستثمار في الأردن يواجه عقبات كبيرة تعرقل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يحد من إمكانات القطاع في الانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

تُعطي السياسات الحالية الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة واسعة النطاق، مما يهمش المستثمرين المتوسطين الذين يلعبون دورًا حاسمًا في تطوير سلاسل القيمة. كما أن الحواجز المرتفعة للحصول على الحوافز، والتغييرات التنظيمية المتكررة، وضعف الشفافية، تثني المستثمرين عن الاستثمار وتؤخر تنفيذ المشاريع، مما يخلق حالة من عدم اليقين لهم.

تتفاقم هذه التحديات بسبب القيود الهيكلية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل ضعف الحوكمة، وصعوبة الوصول إلى الشهادات والمواد الخام عالية الجودة، وضعف الاندماج مع الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه الشركات إلى التمثيل الجماعي وبرامج الدعم الحكومي، مما يعزلها عن الفرص المدفوعة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويقلل من دورها في القطاعات الاستراتيجية.

كما أن نقص البيانات المفصلة حول قطاع الهندسة يحد من الفهم العميق للقطاع، وبالتالي يعيق وضع سياسات مستهدفة، مما يؤثر على اتخاذ قرارات مستنيرة لتحقيق النمو المستقبلي.

توصيات لتحسين مناخ الاستثمار

إصلاحات سياسة الاستثمار	تحسين الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط الحجم وعالي القيمة في القطاعات كثيفة المهارات مثل البحث والتطوير والخدمات، بما يتماشى مع القدرات المتزايدة للقوى العاملة في الأردن.
الاستقرار التنظيمي	وضع أطر تنظيمية شفافة ومتسقة وتبسيط عمليات الموافقة لتعزيز ثقة المستثمرين وتسريع جداول تنفيذ المشاريع.
تسهيل الشراكات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر	تشجيع الشراكات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمستثمرين الأجانب لتعزيز التكامل في سلاسل التوريد.
معالجة فجوات البيانات	إجراء مسوح متخصصة وجمع بيانات حول دوافع المستثمرين في قطاعات المنتجات والخدمات الهندسية.
إنشاء منصات للتعاون	إنشاء منصات رسمية مثل المعارض التجارية، والمنتديات الصناعية المتخصصة، والبوابات الإلكترونية لربط الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبرى.

◄ التوظيف والتأثيرات التجارية المحتملة للاستثمار في البنية التحتية

اعتمد تقييم آثار مشروع نظام مياه وادي العرب الثاني في الأردن على التوظيف والتجارة على كل من التحليلات الكمية والنوعية لتقييم تأثير المشروع على التوظيف والتجارة. ونظرًا لأن الأردن يُعتبر من أكثر الدول عالميًا شُحًا في الموارد المائية، فإن النتائج التي توصل إليها التقييم تُعد ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات الساعين إلى مواءمة الاستثمارات المتعلقة بالمياه مع تحقيق نمو مستدام في فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للتجارة في بيئة تعاني من ندرة المياه.

كما تُبرز الدراسة ديناميكيات العمل في قطاع البناء، الذي يُعتبر قطاعًا كثيف العمالة يهيمن عليه الذكور، وغالبًا ما يتميز بظروف عمل سيئة ومحدودة لإدماج النساء والشباب. لذلك، فإن فهم هذه التأثيرات على التوظيف يُعد أمرًا أساسيًا لربط استثمارات البنية التحتية بأولويات التوظيف في الأردن وأهداف التنمية الأوسع.

الأردن. 09/2018 © عبد الحميد الناصير/منظمة العمل الدولية

النتائج الرئيسية

- **إجمالي التوظيف:** ساهم مشروع نظام مياه وادي العرب الثاني في توفير 1,134 وظيفة مباشرة و5,425 وظيفة غير مباشرة ومستحدثة، مما ساهم في نمو التوظيف عبر القطاعات الرئيسية.
- **توظيف الشباب (48% من الوظائف المباشرة):** أتاح المشروع فرصًا كبيرة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا، مع توثيق معظم العقود بشكل رسمي.
- **مشاركة النساء في التوظيف المباشر (4%):** تجاوزت نسبة مشاركة النساء المتوسط الوطني في قطاع البناء البالغ 1.2%، مما يشير إلى تقدم في إدماج النوع الاجتماعي.
- **العمالة الأجنبية (41%):** هيمنت العمالة الأجنبية خلال مرحلة البناء، بينما التزم 56% من العمال المحليين بسياسات العمل الأردنية.
- **الوظائف الماهرة:** شكّلت الوظائف الماهرة 70% من إجمالي الوظائف المباشرة، إلا أن هيكل الأجور كان يميل لصالح العمال الأجانب والمهنيين المهرة.
- **العمالة غير الرسمية:** أثرت على 13% من العمال، خاصة النساء، مما يُظهر الحاجة إلى تعزيز سياسات تفتيش العمل وحماية العمال.
- **تأثيرات التوظيف غير المباشر والمستحدث:** أظهرت انحيازًا ضد الوظائف الماهرة والرسمية، لكنها أظهرت أثرًا إيجابيًا على توظيف النساء.
- **التجارة:** من خلال تحسين الوصول إلى المياه النظيفة في محافظة إربد، يساعد المشروع على تقليل اعتماد الأردن على المياه وخفض تكاليف الإنتاج الصناعي، مما يساهم في تعزيز الصمود الاقتصادي.

تداعيات السياسات

عدم توافق المهارات وجودة التوظيف: على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا يزال هناك عدم توافق كبير بين مهارات القوى العاملة ومتطلبات الوظائف، مما يحد من الفرص المتاحة للعمال الأردنيين، خاصة في الأدوار المتخصصة.

إدماج النوع الاجتماعي: تشير نسبة المشاركة المنخفضة للنساء في قطاع البناء إلى وجود حواجز مجتمعية ومحدودية شمولية الوظائف.

العمل غير الرسمي والحماية الاجتماعية: يقوض العمل غير الرسمي جودة الوظائف ويحد من الوصول إلى الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للنساء والشباب.

الآثار الاقتصادية غير المباشرة: يمكن أن يؤدي الاستخدام الأكبر للمواد المحلية والشركات المحلية إلى تعزيز العوائد الاقتصادية المتعددة.

توصيات لتعزيز المزيد من فرص العمل الأفضل في استثمارات البنية التحتية

تم التوصل إلى التوصيات التالية من خلال التشاور مع أعضاء مجموعة العمل السياسية في الأردن.

تعزيز تدريب المهارات	• التعاون مع وكالات التدريب لتوفير مهارات متوافقة مع متطلبات المشاريع، مع التركيز على الشباب والعمال المحليين • دعم برامج التدريب من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص لتقليل تكاليف التدريب على أصحاب العمل.
تقليل العمل غير الرسمي	• تعزيز عمليات تفتيش العمل لضمان الالتزام بمتطلبات العقود والامتثال لقوانين العمل. • تقديم حوافز لأصحاب العمل لتقنين الوظائف وتحويلها من غير رسمية إلى رسمية.
الاستفادة من الموارد المحلية	• تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الروابط الخلفية القوية، مثل المعادن والمعدات الكهربائية، لتعزيز خلق فرص العمل.

◄ عن برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI)

"برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار" (METI) هو برنامج إقليمي يمتد لأربع سنوات، ممول من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه بواسطة منظمة العمل الدولية. الهدف العام للبرنامج هو تمكين صانعي السياسات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من دمج قضايا التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، وتصميم وتنفيذ تدخلات تهدف في النهاية إلى تحسين كمية ونوعية الوظائف التي يتم خلقها في المنطقة.

تفاصيل الاتصال	منظمة العمل الدولية 4 طريق دي موريلون 22 جنيف CH-1211 سويسرا	البريد الإلكتروني: meti@ilo.org الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/meti

© منظمة العمل الدولية 2024

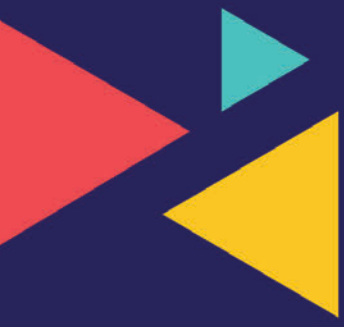

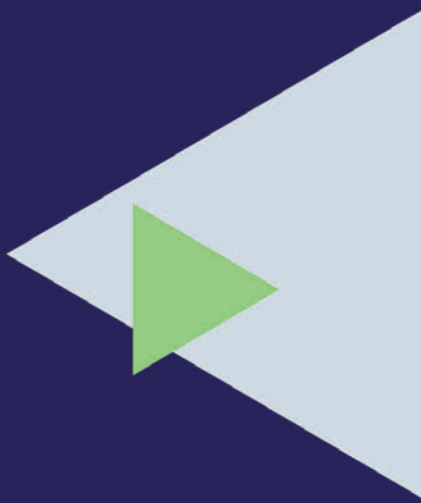

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

ilo.org

International Labour Organization
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland